

حوليات

جامعة الجزائر

العدد 24- الجزء 01

جويلية 2013

## التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية.

د/ حورية عيب

أستاذة محاضرة

كلية العلوم الإسلامية - جامعة الجزائر 1

مقدمة:

اللغة ظاهرة اجتماعية لا يمكن النظر إليها أو دراستها بمعزل عن محيطها الاجتماعي والثقافي، وهي من أكثر الظواهر التصاقا بحياة الأفراد تخضع لمقاييس المجتمع وأعرافه وتقاليده ومستوياته الثقافية والمعرفية والحضارية، فلا يمكن - مثلا - أن ندرك حياة العرب ومعيشتهم في عصر ما قبل الإسلام إلا إذا نظرنا في لغة العرب آنذاك نظرة فاحصة من حيث دلالات الألفاظ وتقلبها أو ثباتها، وما تدل عليه كل كلمة منها في نظام حياتي عربي قديم بعينه، ويكفي أن نقف عند قوله تعالى: **چ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ**

**بِحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا يَ سِ ي حَامِرٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ**  
**الْكَذِبَ لَا يَعْقِلُونَ** ﴿١١٣﴾ **السَّمَوَاتِ (المائدة: 103).** لِنَتَّبِعَنَّ بَعْضَ عَادَاتِ  
العرب القديمة وتصوراتهم ومواقفهم من بعض ما يحيط بهم.

لقد قامت اللغة العربية بدورها في التعبير عن واقع العرب بصورة تؤكد اختلاطها بالمجتمع العربي وبالتاريخ الحضاري والثقافي والديني للعرب، هذه اللغة التي شرفها الله تعالى بجعلها لغة القرآن الكريم، قال الله تعالى:

- **چ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا السَّمَوَاتِ (يوسف: 2).**

- **چ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ** ﴿١١٥﴾ **السَّمَوَاتِ (الشعراء: 195).**

- چ پ اَلَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ السَّمَوَاتِ (النحل:103)

- چ و لَوَ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ السَّمَوَاتِ ( فصلت:44).

إلى غير ذلك من الآيات الكريمة التي تدل على أن القرآن الكريم عربي ولسان العرب، لا أنه أعجمي ولا بلسان المعجم، فمن أراد تفهمه، فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة.

وإذا قلنا إن القرآن الكريم أنزل بلسان العرب، وإنه عربي فبمعنى إنه أنزل على لسان معهود للعرب في ألفاظها الخاصة وأساليب معانيها، ولو كان له فهم لا يقتضيه كلام العرب لم يوصف بكونه عربياً بإطلاق.

وإن شمولية الدين الإسلامي بوصفه ديناً سماوياً لكل البشر قد هيا تعددًا في بعض قراءاته، يقرّر هذا قول الرسول ﷺ: " أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه"(1).

يؤكد هذا الحديث وجود لهجات عربية كثيرة بإزاء لهجة قريش منها لهجات هذيل وتميم وقيس وأسد وطيء وهوازن وغيرها، وهنا تظهر حقيقة في غاية الأهمية وهي أن القراءات القرآنية انعكاس لتعدد البيئات اللغوية الاجتماعية عند العرب الذين كانوا على لهجات لغوية مختلفة، وكان من الطبيعي ألا يغفل هذا التعدد اللغوي الاجتماعي عملية التواصل، والاتصال بالنص القرآني وإشاعته بين الناس على امتداد المكان والزمان، ومن ثم فهم دلالاته ومعانيه، وهذا الاتصال محكوم بالبيئة اللغوية الاجتماعية حتما.

ويرجع سبب هذا الاختلاف في القراءة إلى أن اللسان العربي يتضمن لهجات متعددة ومتباينة في بعض مظاهر الصوت والدلالة والقواعد

والمفردات، وقد دعت إلى هذا التباين أسباب لعلّ من أهمّها أنّ أعضاء النطق تختلف في بنيتها واستعدادها ومنهج تطوّرها تبعاً لتنوع الخواص المزوّد بها كلّ شعب، والتي تنتقل عن طريق الوراثة من السلف إلى الخلف، وبالضرورة وبإزاء هذه الأسباب القوية ليس يسهل على كلّ واحد أن يستبدل لهجة جديدة بلهجة أخرى<sup>(2)</sup>.

وقد تنبه ابن قتيبة إلى أنّ اختلاف لهجات العرب سبب لاختلاف قراءاتهم، وأنّ القراءات القرآنية قضية من قضايا التيسير التي خصت بها الأمة الإسلامية، وهذا واضح في قوله: "ولو أنّ كلّ فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً لاشتدّ ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلاّ بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل للسان وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متنسعا في اللغات ومتصرفا في الحركات كتيسيره عليهم في الدين حين أجاز لهم على لسان رسول الله ﷺ أن يأخذوا باختلاف العلماء من صحابته في فرائضهم وأحكامهم وصلاتهم وصيامهم وزكاتهم وحجّهم وطلاقهم وعتقهم وسائر أمور دينهم"<sup>(3)</sup>.

أشار ابن قتيبة في نصه هذا إلى المبدأ العام الذي خصّت به الشريعة الإسلامية، وهو اليسر ودفع المشقة حينما وجدت، فلا تخلو فريضة من فرائض الشريعة الإسلامية من رخص أو أكثر، ففي تناول الطعام المحرّم رخص، وفي الصلاة رخص، وفي الصّوم رخص، وفي الحجّ رخص إلى غير ذلك من ضروب اليسر التي حفلت بها كتب الفقه، فمن الحكمة الإلهية أن يطرد هذا المبدأ في كل أمر تكليفي فيه مشقة متيقنة أو محتملة<sup>(4)</sup>.

وأكد هذا المعنى ابن الجزري قائلاً: "وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وأسنتهم شتى يعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى

غيرها أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعلم والعلاج لا سيما المرأة ومَنْ لم يقرأ كتاباً<sup>(5)</sup>.

إنّ الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن الكريم هي تيسير على الأمة الإسلامية وسعة لها، وهذا ما دلّت عليه الأخبار الواردة في هذا المعنى والتي تواتر نقلها عن رسول الله ﷺ.

وإن اللغة القرشية لم تكن هي اللغة الوحيدة التي نزل القرآن الكريم بها، وإنما هناك لهجات بجانبها قرأ بها رسول الله ﷺ، والحكمة الربانية التي اقتضت تعدد القراءات هي مراعاة الجانب الاجتماعي لأفراد القبائل التي تلقت القرآن الكريم مشافهة، وإني أرى في توجيهات بعض علمائنا القدامى للقراءات القرآنية ومحاولة توضيحاً وبيانها وردّها إلى وجه من وجوه العربية - سواء على المستوى الصوتي أم الصرفي أم التركيبي أم المعجمي الدلالي - ملمحاً من ملامح الدرس اللغوي الاجتماعي، فكثيراً ما نجد لبعض العلماء ركونا واستعانة بلهجات العرب وما دأبت عليه ألسنتهم في القول والكلام من عادات ونظم، يضاف إلى ذلك إستناد بعضهم إلى الشعر العربي - وهو نتاج ثقافي اجتماعي - في توجيه بعض القراءات على وفق أساليب العرب في نظم الشعر وقوله.

وتكمن في القراءات القرآنية على المستوى الصوتي ظواهر وقضايا صوتية كثيرة تختلف من قراءة قرآنية إلى قراءة أخرى.

ومن الثابت أن أغلب الاختلافات ما بين القراءات القرآنية تخص المستوى الصوتي للغة، وفي ذلك تتجلى الحكمة في نزول القرآن الكريم على أكثر من حرف، من هذه الظواهر الصوتية إبدال صوت من أصوات الكلمة بصوت آخر، " من ذلك قوله تعالى: **چ گ گ گ گ** **أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ**

فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ السَّمَكَاتِ (الإسراء:5)، فقد قرأ أبو السَّمَال "فجاسوا" بالحاء، قال أبو الفتح: قال أبو زيد، أو غيره: قلت له إنما هو "فجاسوا"، فقال: حاسوا و"جاسوا" واحد (6)، ومن ذلك ما رواه الأعمش قال: سمعنا أنسا (7) يقرأ: "لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمُرُونَ" (8)، قيل له: وما يجمرون؟ إنما هي يجمعون، فقال: يجمعون ويجمرون ويشتون واحد، قال أبو الفتح: ظاهر هذا أن السلف كانوا يقرأون الحرف مكان نظيره من غير أن تتقدم القراءة بذلك، لكنه لموافقته صاحبه في المعنى، وهذا موضع يجد الطاعن به إذا كان هكذا على القراءة مطعنا، فيقول: ليست هذه الحروف كلها عن النبي ﷺ، ولو كانت عنه لما ساغ إبدال لفظ مكان لفظ إذ لم يثبت التخيير في ذلك عنه، ولما أنكر أيضا عليه (يجمرون)، إلا أن حسن الظن بأنس يدعو إلى اعتقاد تقدم القراءة بهذه الأحرف الثلاثة التي هي: (يجمعون) و(يجمرون) و(يشتون)، فيقول: اقرأ بأيها شئت، فجميعا قراءة مسموعة عن النبي ﷺ، لقوله عليه السلام: نزل القرآن بسبعة أحرف كلها شاف كاف، فإن قيل: لو كانت هذه الأحرف مقروءا بجميعها لكان النقل بذلك قد وصل إلينا، قيل: أو لا يكفيك أنس موصلا لها إلينا؟ فإن قيل: إن أنسا لم يحكها قراءة وإنما جمع بينها في المعنى، واعتل في جواز القراءة بذلك، لا بأنه رواه قراءة متقدمة، قيل: قد سبق من ذكر حسن الظن ما هو جواب عن هذا (9).

ومن ذلك قوله تعالى: **وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ**

**نُنشِرُهَا السَّمَكَاتِ (البقرة:259)**، إذ قرأ زيد بن ثابت (ننشرها) بالزاي وضم النون، والإنشاز نقلها إلى موضعها، وقرأها ابن عباس (ننشزها) بالراء وضم النون (10)، وإنشازها هو إحيائها، واحتج بقوله تعالى: **وَأَنْظُرْ إِلَى شَاءَ**

أَنْشَرَهُ السَّمَكَاتِ (عبس:22)، وقرأ الحسن (نشرها) بالراء وفتح النون، ذهب إلى النشر والطي، والوجه أن تقول: أنشر الله الموتى إذا حيوا كما قال الأعشى:

حتى يقول الناس مما رأوا يا عجا للميت الناشر

وسمعت بعض بني الحارث يقول: كان به جرب فنشر، أي: عاد وحيي (11).

ومنه قوله تعالى: **وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ** (٢٤)

السَّمَكَاتِ (التكوير:24) فقد قرأ ابن كثير وأبو عمر والكسائي (بظنين) بالطاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة (بضنين) بالطاء (12).

فـ(ظنين) بالطاء معناه (متهم) وبالضاد بمعنى (بخيل)، ويقال ما هو على الغيب بظنين (بالطاء) بضعيف، والعرب تقول للرجل الضعيف أي الشيء القليل: هو ظنون، ويقول بعض بني قضاة: ربما ذلك على الرأي الظنون، يريد الضعيف من الرجال، فإن يكن معنى ظنين ضعيفا، فهو كما قيل: ماء شريب وشروب (13).

ومنه التغير الصوتي الذي يطرأ على بعض الحركات التي على

حروف الكلمة مما هو خارج عن دائرة الإعراب كقوله تعالى: **جِ مِنْ بَيْنِ**

**أَيْدِيهِمْ سُدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سُدًّا السَّمَكَاتِ (يس:9)**، فقد قرأ حمزة والكسائي

وحفص عن عاصم: "سُدًّا ومن خلفهم سُدًّا" مفتوحتي السين، وقرأ ابن كثير

ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم(سُدًّا ومن خلفهم سُدًّا)

مضمومتي السين (14).

حكى الزجاج أنه ما كان مسدودا خلقه، فهو: سدّ (بالضم)، وما كان من عمل الناس، فهو سدّ (بالفتح)، وعلى ذلك وجهنا قراءة من قرأ بين السدّين والسدّين، والسد مصدر قولك سدّدت الشيء سدّاً، والسدّ والسدّ: الجبل والحاجز، وقرئ قوله تعالى: **وَإِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ السَّمَواتِ** (الكهف:93)، بالفتح والضم، وروي عن أبي عبيدة أنه قال: بين السدّين، مضموم، إذا جعلوه مخلوقا من فعل الله، وإن كان من فعل الآدميين، فهو سدّ بالفتح، ونحو ذلك قال الأخفش (15).

ونجد مادة صرفية غزيرة أيضا في القراءات القرآنية، وقد تعددت الأوجه الصرفية منها ما يخص التذكير والتأنيث كما في قوله تعالى: **وَكَذَلِكَ نَفَصَلُ الْآلِيَتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ** ﴿٥٥﴾ السّموات (الأنعام:55).

ذكر ابن مجاهد انه قرأ نافع "ولتستبين" بقاء الخطاب، و"سبيل" بالنصب وأنه قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص "ولتستبين" بالتاء على التأنيث و"سبيل" بالرفع، وأنه قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي **لِيَسْتَبِينَ** بالياء، و"سبيل" رفعا (16).

وعلى هذا، فنصب كلمة "سبيل"، و"لتستبين" بقاء الخطاب قراءة نافع على جعل الفعل خطابا للنبي ﷺ، بمعنى: لتستبين أنت يا محمد سبيل المجرمين، فالفاعل ضمير مستتر في الفعل، ونصب السبيل بتعدي الفعل إليها (17).

أما قراءة الآخرين "ولتستبين" بقاء التأنيث و"سبيل" رفعا، فعلى أنهم جعلوا الفعل "للسبيل" فرعوها بالحديث عنها، فكانت التاء علامة تأنيث و لا ضمير في الفعل، واعتبروا "السبيل" مؤنثة (18) كما قال تعالى: **وَقُلْ هَذِهِ**



سَبِيلِ السَّمَوَاتِ (يوسف:108)، وقوله عزوجل: **جِ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَعُوقِبُونَ عِوَجًا السَّمَوَاتِ (الأعراف:45)**، ومعنى الكلام عندهم: وكذلك فصل الآيات ولنتضح لك وللمؤمنين سبيل المجرمين (19).

وأما قراءة عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي "وليسنتين" بالياء، "وسبيل" رفعا - كما سبق بيانه - فعلى أنهم جعلوا الفعل للسبيل وذكروا "السبيل"، لأنه يذكر ويؤنث، ورفعوه بفعله (20). كما قال تعالى: **جِ يَرَوُا سَبِيلَ الرُّشْدِ ثُمَّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا السَّمَوَاتِ (الأعراف 146)**، فذكر "السبيل"، وإن معنى هؤلاء في الكلام، ومعنى من قرأ ذلك بالتاء في "ولتستبين" ورفع "السبيل" واحد، وإنما الاختلاف بينهم في تذكير "السبيل" وتأنيثها، لأن من العرب من يذكر "السبيل" - وهي تميم وأهل نجد - ومنهم من يؤنث "السبيل" - وهم أهل الحجاز (21)، وبين الطبري أن قراءة "ولتستبين" بالتاء أو بالياء هما قراءتان مستفيضتان في قرأة الأمصار، ولغتان مشهورتان من لغات العرب (21) وذهب أبو جعفر النحاس إلى أن تأنيث السبيل أكثر (22).

وإن الفعل "استبان" يستعمل لازما ومتعديا، يقال: استبان الأمر، ونبين واستبينته وتبينته (23).

إن الاختلاف في وجوه القراءة خاصة ما يتعلق منها بعلم الأصوات موغل في القدم - كما ذكر عفيف دمشقية - (24) حتى يصل إلى عهد النبي ﷺ.

وإن النصوص التي تذكر كيفية قراءة الصحابة للقرآن الكريم واختلافهم في تلاوته في بعض الأوجه وأن الرسول ﷺ كان يجيز تلك الاختلافات قائلا: هكذا أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، لا تبين بجلاء إذا ما كانت هناك فروق إعرابية يرجع عهدها أو زمنها إلى الأيام التي بدأ فيها الاختلاف في وجوه القراءة، والنص الذي يبرز الاختلاف النحوي هو

نص ابن قتيبة في وجوه الخلاف في القراءة، يقول ابن قتيبة في هذا الشأن: "وتدبرت وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتها سبعة أوجه:

**الوجه الأول:** الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما

يزيلها عن صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها نحو قوله تعالى: **﴿ هَؤُلَاءِ**

**بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ السَّمَوَاتِ (هود:78)**، و**﴿ وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورَ**

**السَّمَوَاتِ (سبأ:17)**، "وهل يُجازى إلا الكفور".

**الوجه الثاني:** أن يكون الاختلاف في الإعراب الكلمة وحركات بنائها

بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب نحو: **﴿ رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنٍ**

**أَسْفَارِنَا السَّمَوَاتِ (سبأ:19)** و "رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا".

**الوجه الثالث:** أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما

يغير معناها ولا يزيل صورتها نحو قوله تعالى: **﴿ وَأَنْظُرْ إِلَىٰ آلِ الْعِظَامِ**

**كَيْفَ نُنشِزُهَا السَّمَوَاتِ (البقرة:259)**، وننشزها.

**الوجه الرابع:** أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في

الكتاب ولا يغير معناها نحو قوله تعالى: **﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً**

**السَّمَوَاتِ (يس: 29)**، وزقية.

**الوجه الخامس:** أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها

ومعناها نحو قوله تعالى: "وطع منضود" في موضع **﴿ وَطَلَّحَ ك ك**

**السَّمَوَاتِ (الواقعة:29)**.

الوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو قوله: **جِ وَجَاءَتْ سَكْرَةٌ أَلْمَوْتِ بِالْحَقِّ السَّمَوَاتِ (ق:19)** في موضع: **وَجَاءَتْ سَكْرَةٌ الْحَقِّ**."

الوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو قوله تعالى: **"وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ"**، **جِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمُ السَّمَوَاتِ (يس:35)** **جِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ السَّمَوَاتِ (لقمان 26)** و **"إِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ..." (25)**

غير أن هذا النص لا يوضح الأمر، لأن ابن قتيبة من علماء القرن الثالث الهجري (276هـ)، وهو الزمن الذي كانت فيه الحركة اللغوية والنحوية قد قطعت شوطا بعيدا يعتمد في الكشف عن وجوه الاختلاف على الرسم الإملائي في المصاحف قبل كل شيء (26).

كما أن الوجه الأول من وجوه الخلاف في القراءات التي بينها ابن قتيبة وبالتحديد الخلاف الإعرابي الذي ذكره في رفع كلمة "أطهر" ونصبها في قوله تعالى: **جِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ السَّمَوَاتِ (هود 78)** يرجع تاريخه إلى عهد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة (117هـ) (وهو أحد القراء العشرة) والذي يعتبر بحق أحد مؤسسي مدرسة البصرة النحوية، والنحو في هذا العصر قد بدأ يتسم بطابع العقلانية ويدخل مرحلة طرح المعضلات النحوية ومناقشتها ومحاولة تحليلها، وهذا لا يساعد على معرفة إذا وجدت فوارق إعرابية في الأزمنة السابقة على هذه المرحلة من مراحل علم النحو (27).

غير أن ابن الجزري قد بين أن كثرة الاختلاف في القراءة وقلّة الضبط دفع بالعلماء إلى وضع أصولا وقواعد تميز بها القراءة المشهورة من

القراءة الشاذة، ومن تلك الأصول أن توافق القراءة وجهها من وجوه النحو<sup>(28)</sup>، ومعنى هذا أن النحو والاختلاف في الإعراب لاحق في الزمن لا سابق على القرآن الكريم، وهذا ما دفع بعض الباحثين<sup>(29)</sup> إلى القول بأن الإعراب لم يكن أحد الأوجه السبعة التي نزل بها القرآن الكريم والتي جاء ذكرها في الحديث الشريف، لأن إنزال القرآن الكريم على هذه الأحرف كان رحمة ويُسرّاً وتوسعة على الأمة الإسلامية، وإنّ الإعراب ليس مما يعجز عنه عربي أيّاً كانت قبيلته ولهجته، وإنّ هذه التوسعة تشمل النواحي الصوتية من إمالة وهمز ومدّ وغيرها من القضايا التي لها علاقة بعلم الأصوات.

إنّ الأنسب في هذا المقام تأكيد القول بنفي وجود أدلة قاطعة ووقائع تاريخية ملموسة تثبت حصول اختلاف الناس أو الصحابة ن في قراءة القرآن الكريم من الناحية الإعرابية في عهد الرسول ﷺ لا الذهاب إلى تفنيد قول الجمهور بأنّ الإعراب من الأوجه السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، هذا الوجه الذي ركّز عليه ابن قتيبة في نصّه السابق ذكره بل لم يذكر ابن قتيبة الجانب الصوتي من بين الأوجه السبعة التي ساقها وهو يشرح معنى الأحرف السبعة، يقول ابن الجزري في هذا السياق: "ثم وقفت على كلام ابن قتيبة وقد حاول ما حاولنا بنحو آخر.... على أنه قد فاته كما فات غيره أكثر أصول القراءات كالإدغام والإظهار والإخفاء والإمالة والتفخيم وبين وبين والمدّ والقصر وبعض أحكام الهمز كذلك الروم والإشمام على اختلاف أنواعه وكلّ ذلك من اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ مما اختلف فيه أئمة القراء...."<sup>(30)</sup>.

وإذا فات ابن قتيبة الجانب الصوتي للقراءات وغفل عنه، فإنّه لم ينفه، لأنّ النواحي الصوتية التي تكوّن العادات الكلامية هي التي تثبت عليها القبائل العربية وهي التي يجد العربي في العدول عنها عجزاً وصعوبة ومشقة.

وإذا كان المستوى الصوتي هو أكثر أصول القراءات وأبرزها، فهذا لا ينفى الوجوه الأخرى التي ذكرها العلماء منها الوجه النحوي. فمثلاً اختلف علماء القراءات في تأدية بعض آيات الذكر الحكيم على المستويين الصوتي والصرفي اختلفوا في تأدية بعضها على المستوى النحوي. وإن أكثر هذا الاختلاف النحوي في أداء بعض القراءات القرآنية هو في الأساس انعكاس لانقسام اللغة العربية إلى لهجات على المستوى النحوي مما تمخض عنه اختلاف في توجيه تلك القراءات نحوياً، ومن ثم اختلاف في الدلالات المستفادة من كل قراءة على أوجه متعددة كثيراً ما تشخص الملامح الاجتماعية والثقافية بوصفها عاملاً فاعلاً في القول بهذه الدلالة أو تلك، فالاختلاف النحوي الدلالي نتاج اختلاف اجتماعي ثقافي تدفع إليه رؤى ومفاهيم لغوية اجتماعية وثقافية ملحوظة في أغلب الأحيان.

ولقد كانت الحركات الإعرابية التي تتوارد على أواخر الكلمات وهي منتظمة في تركيب ما من أبرز الأوجه الخلافية على المستوى النحوي للقراءات القرآنية، والحركات الإعرابية كما هو معروف من أبرز القرائن المعنوية في اللغة العربية، ولهذا سنتناول بعضاً من هذه القراءات القرآنية بالدراسة والتحليل للكشف عن دور العامل الاجتماعي والثقافي في اختلاف القراءات نحوياً من جهة، وفي إختلاف العلماء في تفسير هذا الاختلاف وتأويله وتخريجه وتوضيح دلالاته المستفادة.

\* قال الله تعالى: **چ پ بَّ بِهٖ رَبِّ پ ﴿٢٠﴾ السَّمَوَاتِ (الفاحة:2)**، قرأ القراء وعلماء الأمة كلمة ( الحمد ) رفعاً (31) على الابتداء (32)، وتأويلها أن جميع المحامد لله بألوهيته وإنعامه على خلقه بالنعمة التي لا كفاء لها في الدين والدنيا والعاجل والأجل، ولذلك من المعنى تتابعت قراءة القراء وعلماء الأمة على رفع " الحمد" (33).

وقرأ هارون العتكي ورؤية بن الحجاج وسفيان بن عيينة " الحمد" نصباً<sup>(34)</sup>، وذهب سيبويه إلى أن من العرب من ينصب بالألف واللام فيقول: الحمد لله، ثم بين أنهم بنو تميم وناس من العرب كثير<sup>(35)</sup>.

ووجه النصب في هذه القراءة هو على المصدرية- أو المفعولية المطلقة- وذلك أن أصل الكلام: حَمَدًا لله، فكأنه جعله مكان "أَحْمَدُ"، ونصبه على "أحمد" حتى كأنه قال: أَحْمَدُ حَمَدًا ثم أدخل الألف واللام على هذه الكلمة<sup>(36)</sup>.

وقراءة الرفع أمكن من جهة اللفظ والمعنى، فأما من جهة اللفظ، فلأن "الحمد" اسم معرفة أخبر عنه، وأكد هذا المعنى سيبويه في الكتاب في باب سمّاه " هذا باب يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأً مَبْنِيًّا عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات" حيث بين أن الرفع في ( الحمد لله) مستحب، لأنه صار معرفة وهو خبر، فقوي في الابتداء، فإذا اجتمع نكرة ومعرفة، فالأحسن أن يبتدأ بالأعراف وهو أصل الكلام<sup>(37)</sup>.

وأما من جهة المعنى، فإن رفع (الحمد) يدل على أن حمد القائل وحمد غيره لله عز وجل، وفي قراءة النصب لا يتعدى حمد القائل نفسه<sup>(38)</sup>، فكانت قراءة الرفع أمكن في المعنى، وعلى هذا أجمع عليها السبعة، لأنها تدل على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى دون تجده وحدثه، " فالحمد لله" بالرفع جملة اسمية تفيد الدوام والاستمرار بخلاف " الحمد لله" بالنصب، فإنها جملة فعلية تفيد التجدد والحدوث.

\* قال الله تعالى: **چ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غَشَاةٌ السَّمَوَاتِ (البقرة:7)**، قرأ القراء كلهم (غشاوة) رفعا وبالألف إلا المفضل بن محمد<sup>(39)</sup>، فإنه روى عن عاصم " وعلى أبصارهم غشاوة" نصباً<sup>(40)</sup>.

الحجة لمن رفع أنه استأنف الكلام مبتدئاً، ونوى به التقديم، وبالخبير التأخير، كأنه قال: وغشاوة على أبصارهم (41)، وأنه رأى الغشاوة لم تحمل على "ختم"، بمعنى إن الختم ليس يقع على الأبصار إنما قال تعالى: **چَخَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمُ السَّمَوَاتِ**، ثم قال: **چ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةً السَّمَوَاتِ** مستأنفاً (42)، وإذا لم يحملها على (ختم) قطعاً عنه، وإذا قطعها عن (ختم) كانت مرفوعة، إما بالظرف وإما بالابتداء (43)، وكانت هذه الجملة **چ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةً السَّمَوَاتِ** ابتدائية ليشمل الكلام الاسنادين: إسناد الجملة الفعلية **چَخَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمُ السَّمَوَاتِ**، وإسناد الجملة الإسمية، فيكون ذلك أقوى وأكد، لأن الجملة الفعلية تدل على التجدد والحدوث، والجملة الإسمية تدل على الثبوت، وكان تقديم الجملة الفعلية أولى، لأن فيها أن ذلك وقع وفرغ منه (44).

أما حجة من نصب (غشاوة)، فإنه أضمر مع الواو فعلاً عطفه على قوله تعالى: **چَخَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمُ السَّمَوَاتِ**، والتقدير: وجعل على أبصارهم غشاوة (45) ثم أسقط (جعل)، إذ كان في أول الكلام ما يدل عليه، لأن معنى ختم عليه بغشاوة مثل جعل على بصره غشاوة، فجاز جمل (غشاوة) على (ختم)، وإضمار الفعل إذ كان عليه دليل كثير مستعمل في كلام العرب، ومنه قول الشاعر يصف فرسه:

عَلَفْتُهَا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا (46)

ومعلوم أن الماء يُشرب ولا يعلف به، ولكن الشاعر نصب ذلك على إتباع الكلام بعضه بعضاً، وكذا قال الآخر:

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

وقد علم أنّ الرمح لا يُتقلد به، وأنّ الشاعر إنما أراد: وحاملاً رمحاً، ولكن لما كان معلوماً، اكتفى الشاعر بما قد ظهر من كلامه عن إظهار ما حذف منه (47).

\* قال تعالى: **وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالسَّمَوَاتِ (المائدة:2).**

أوضح ابن مجاهد أنه قرأ ابن كثير وأبو عمرو (إن صدوكم) مكسورة وأنه قرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي (أن صدوكم) مفتوحة الألف (48).

ومعنى قوله تعالى: **وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالسَّمَوَاتِ**: لأنّ صدوكم، فهو في موضع نصب مفعول من أجله (49) أو في موضع جرّ، لأنّ (أن) مصدرية، والتقدير: لصدّهم إياكم (50)، فهو تعليل الشنآن، وهي قراءة واضحة، وحجة من نصب (أن) أنّ الصد وقع من الكفار، والمائدة آخر ما أنزل من القرآن، وقد صحّت الأخبار أنّ نزول هذه السورة الكريمة كان بعد فتح مكة، ولم يكن حينئذ بناحية مكة أحد من المشركين يخاف أن يصدّ المؤمنين عن المسجد الحرام، فلما كان كذلك، دلّ على أن القوم نهوا عن الاعتداء على المشركين لصدّ كان قد وقع، فهو أمر قد مضى (51)، وهو ظاهر اللفظ، ولأنّ أكثر القراء عليه.

أما قراءة ابن كثير وأبي عمرو "إن صدوكم" بكسر الألف، فعلى أنّ (إن) حرف شرط، والماضي بعده بمعنى المضارع (52).

وذكر الأخفش الأوسط أن تقديره: إن هم صدوكم أي: إن هم فعلوا، وبين أنّه يجوز أن يقال: إن هم، ولم يكونوا فعلوا، وقد يقال ذلك أيضاً وقد فعلوا، كأنه يحكي ما لم يكن ومنه قوله تعالى: **وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالسَّمَوَاتِ** (المائدة:2).



أَخُّ لَهُ، مِنْ قَبْلِ السَّمَوَاتِ (يوسف:77)، وقد كان عندهم قد وقعت السرقة(53).

وذهب الطبري إلى أن القراءتين - بفتح همزة الألف وبكسرهما - قراءتان معروفتان مشهورتان في قراءة الأمصار، صحيح معنى كل واحدة منهما وذلك أن النبي ﷺ صَدَّ عن البيت هو وأصحابه يوم الحديبية، وأنزلت عليه سورة المائدة بعد ذلك، فمن قرأ ( أَنْ صَدُّوكم ) بفتح الألف من (أن) فمعناه: لا يحملنكم بغض قوم أيها الناس من أجل أن صَدُّوكم يوم الحديبية عن المسجد الحرام أن تعتدوا عليهم، ومن قرأ (إِنْ صَدُّوكم) بكسر الألف، فمعناه: لا يجرمنكم شأن قوم إِنْ صَدُّوكم عن المسجد الحرام إذا أردتم دخوله، لأنَّ الذين حاربوا رسول الله ﷺ من قريش يوم فتح مكة قد حاولوا صَدَّهُم عن المسجد الحرام، فتقدم الله تعالى إلى المؤمنين - في قول من قرأ ذلك بكسر (إن) - بالنهي عن الاعتداء عليهم، إن هم صَدَّوهم عن المسجد الحرام قبل أن يكون ذلك من الصادين، غير أن الطبري بيّن أن المر وإن كان كذلك، فإنَّ قراءة ذلك بفتح الألف أبين معنى، لأن هذه السورة الكريمة (سورة المائدة) لا تدافع بين أهل العلم في أنها نزلت بعد يوم الحديبية، وإذا كان ذلك كذلك، فالصدّ قد كان تقدّم من المشركين، فنهى الله تعالى المؤمنين عن الاعتداء على الصادين من أجل صدهم إياهم عن المسجد الحرام، ومعنى الآية الكريمة: ولا يحملنكم بغض قوم لأن صَدُّوكم عن المسجد الحرام أيها المؤمنون أن تعتدوا حكم الله فيهم فتجاوزوه إلى ما نهاكم عنه، ولكن الزموا طاعة الله فيما أحببتم وكرهتم(54).

وأنكر أبو جعفر النحاس هذه القراءة بكسر الألف، وذكر أنها لا تجوز بإجماع النحويين إلا في الشعر، لأنَّ (إن) الشرطية لا بد لها في جوابها من

الفاء والفعل، فالعلماء الجلة بال نحو والحديث والنظر- كما ذكر أبو جعفر النحاس- يمنعون القراءة بها لأشياء منها أن هذه الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان وكان المشركون صدّوا المؤمنين عام الحديبية سنة ست، فالصدّ كان قبل الآية، وإذا قرئ بالكسر لم يجز أن يكون إلا بعده، كما تقول: لا تعط فلانا شيئاً إن قاتلك، فهذا لا يكون إلا للمستقبل، وإن فتحت كان للماضي فوجب على هذا ألا يجوز إلا (أن صدّوهم) (55).

كما ضعّف هذه القراءة ابن جنّي من حيث إنّها جزم بإن ولم يذكر لها جواب مجزوم أو الفاء، يقال: إن تترّني أعطك درهما أو فلك درهم، وإن قيل: إن ترّني أعطيتك درهما قبح (56).

وهذا الإنكار لهذه القراءة صعب جداً، لأنها قراءة متواترة، إذ هي من السبعة، والمعني معها صحيح واضح والتقدير: إن وقع صدّ في المستقبل مثل ذلك الصدّ الذي كان زمن الحديبية، وهذا النهي تشريع في المستقبل (57)، كما أنه ليس نزول هذه الآية الكريمة عام الفتح مُجمَعاً عليه، فقد ذكر اليزيدي أنها نزلت قبل أن يصدّوهم، ومعناه: لا يحملنكم بعض قوم أن تعتدوا إن صدّوكم، يقول اليزيدي: إن صدّوكم فلا يحملنكم بغضهم أن تعتدوا (58)، وعلى هذا القول وما ذكر سابقاً يكون الشرط واضحاً بل يدعمه ويقويه قراءة ابن مسعود: "إن يصدّوكم" كما يعزّزه قول سيبويه في الكتاب بجواز حذف الفاء في جواب الجزاء، وهذا بعدما عرض القاعدة النحوية التي مفادها أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء، والشاهد على ذلك- كما بين سيبويه- هو قوله تعالى: **وَإِنْ تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّاءَ قَدَمَتِ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** (الرّوم: 36)، حيث استغنى عن الفاء في الجواب، ومثاله من الشعر قول حسان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَ الشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ  
الشاهد في البيت حذف الفاء من الجواب للضرورة، وتقديره: فالله  
يشكرها ومنه قول جرير بن عبد الله البجلي:

يَا أَفْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَعَ      إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعِ أَخُوكَ تُصْرَعُ

الشاهد في هذا البيت تقديم ( تصرع ) في النية مع تضمنها للجواب في  
المعنى، والتقدير: إنك تصرع إن يصرع أخوك، وهذا من الضرورة، لأن  
حرف الشرط قد جزم الأول، فحقه أن يجزم الآخر (59).

\* قوله تعالى: **ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمُ السَّمَوَاتِ**  
(المائدة: 71).

قرأ القراء جميعهم قوله تعالى: " ثم عموا وصموا كثير منهم " برفع  
(كثير) من ثلاثة أوجه:

**الوجه الأول:** أن يكون مرفوعاً على البدل من ضمير الفاعل في  
(صموا).

**الوجه الثاني:** أن يكون مرفوعاً، لأنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره:  
العمى والصم كثير منهم.

**الوجه الثالث:** أن يكون مرفوعاً، لأنه فاعل "صموا"، والواو علامة  
للجمع لا ضمير على لغة: أكلوني البراغيث، فيقال في هذه اللغة: ذهبوا قومك  
وذهبن نسوتك، وضربوني قومك، ومنه قول أبي عمرو الهذلي أكلوني  
البراغيث، وكان وجه الكلام أن يقول: أكلتني البراغيث، ومنه قول الشاعر:

يَلُومُنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـِ  
لِ أَهْلِ فِكْلِهِمُ الْوَمِ

ومما جاء على هذه اللغة قوله تبارك وتعالى: **چَ وَأَسْرُوا النَّجْوَى فِ ظَلْمُوا السَّمَوَاتِ (الأنبياء:3)**، وقد ذكر هذه اللغة كثير من العلماء منهم الفراء<sup>(60)</sup>.

وبين أبو حيان الأندلسي أنّ هذه اللغة قليلة فلا ينبغي أن يحمل عليها. الوجه الرابع: أن يكون مرفوعاً على أنه مبتدأ، والجملة قبله في موضوع الخبر، والتقدير: كثير منهم عموماً وصمّوا، وهو ضعيف، لأنّ الفعل قد وقع في موقعة فلا ينوي به غيره<sup>(62)</sup>.

\* قال تعالى: **چَ إِنْ هَذَا لَسَجْرٍ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ السَّمَوَاتِ (طه:63)**.

أوضح ابن مجاهد اختلاف القراء في تشديد النونين وتخفيفهما، فذكر أنه قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي (إنّ) مشددة النون (هذان) بألف خفيفة النون، وقرأ ابن كثير (إن هذان) بتشديد نون هذين، وتخفيف نون (إنّ)، واختلف عن عاصم فروى أبو بكر (إنّ هذان) نون (إنّ) مشددة، (هذان) مثل حمزة، وروى حفص عن عاصم (إن) ساكنة النون وهي قراءة ابن كثير، و(هذان) خفيفة، وقرأ أبو عمرو وحده (إنّ) مشددة النون، (هذين)(63) بالياء، وعلى هذا، فقد قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي (إنّ) مشددة النون، (هذان) بألف خفيفة النون، (لساحران)، وهي قراءة أبي جعفر والحسن وشيبة والعمش وطلحة وحميد وأيوب وخلف في اختياره وأبي عبيد وأبي حاتم وابن عيسى الأصبهاني وابن جرير<sup>(64)</sup>.

واختلف في تخريج هذه القراءة، فقيل: إنّ (إنّ) بمعنى (نعم)، وثبت ذلك في اللغة كما حكى الكسائي عن عاصم قال: العرب تأتي بـ (إنّ) بمعنى (نعم) (65).

وحكى سيبويه أنّ (إنّ) تأتي بمعنى ( أجل)، وعن أبيه عن علي بن أبي طالب ط قال: لا أحصي كم سمعت رسول الله ﷺ على منبره يقول: إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه، وإعرابه عند أهل العربية في النحو: إنّ الحمد لله بالنصب إلا أنّ العرب تجعل (إنّ) في معنى (نعم)، كأنه أراد: نعم الحمد لله، وذلك أنّ خطباء الجاهلية كانت تفتح في خطبتها بـ (نعم)، وقال الشاعر ابن القيس الرقيان في معنى نعم:

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُوحِ يَلْمُنِي وَالْوَمَنَةُ  
وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ، وَ قَدْ كَبِرْتَ،  
فَقُلْتُ: إِنَّهُ

فعلى هذا، حاز أن يكون قوله تعالى: **قَالَوْاْ اِنَّ هٰذَا لَسٰحِرٍ اَلْسَمَوَاتِ**، بمعنى: نعم، هذان لساحران (68)، وهذا القول حسن كما ذكر أبو جعفر النحاس - إلا أنّ فيه شيئاً يخالف الأصل، وهو دخول اللام على الخبر، فيقال: نعم، زيد خارج، فلا يكاد يقع اللام هاهنا، لأنّ ذلك لا يكون إلا في شعر، وإن كان النحويون قد تكلموا في ذلك، فقالوا: اللام يُنَوى بها التقديم، قال الشاعر:

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ      تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ

وكان وجه الكلام تقديم اللام: لأُمّ الحليس عجوز، وكذلك وجه الكلام في الآية الكريمة إن حملت (إنّ) على معنى: نعم هذان لساحران (69)، كما

تقول، نعم لهذان ساحران، ونعم لمحمد رسول الله، وذكر ابن خالويه أنّ من العرب مَنْ يُدخل لام التأكيد في خبر المبتدأ فيقول: زيد لأخوك، واعتبرها لغة مستقيمة<sup>(70)</sup>.

وقيل إنّها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً، وهي لغة بني الحارث بن كعب كما ذكر أبو زيد الأنصاري والكسائي والأخفش والفراء<sup>(71)</sup>، وحكى أبو الخطاب أنها لغة بني كنانة<sup>(72)</sup>، يجعلون رفع الاثنين ونصبه وخفضه بالألف، يقولون: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وأنشد الفراء عن بني الحارث قول الشاعر:

فَأَطْرُقَ إِطْرَاقَ الشَّجَاعِ، وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشَّجَاعُ لَصَمَمَا<sup>(73)</sup>

ثم قال: وما رأيت أفصح من هذا الأسدي، كما حكى عنهم قائل هذا الشعر: هذا خط يدا أخي بعينه، وبين الفراء أنّ هذا الاستعمال وإن كان قليلاً فهو أقيس، وحجته في ذلك أنّ العرب قالوا: مسلمون، فجعلوا الواو تابعة للضمّة، ثم قالوا: رأيت المسلمين، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم، فلمّا رأوا أنّ الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها وثبت مفتوحاً، تركوا الألف تتبعه فقالوا: رجلان في كل حال، وقد أجمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين، في الرفع والنصب والخفض، وهما اثنان إلاّ بني كنانة فإنّهم يقولون: رأيت كلّي الرجلين ومررت بكلّي الرجلين، وهي قبيلة قليلة، مضوا على القياس.

وذكر النّحاس<sup>(74)</sup> أنّ النّحويين القدماء يقولون إنّ الهاء ههنا مضمرة والتقدير: (إنّه) على حذف ضمير الشّأن، وخبر (إنّ) الجملة من قوله: "هذان لساحرن"، واللام في (لساحران) داخلة على خبر المبتدأ، كما يقال: إنّّه زيد منطلق، وهو قول حسن لولا دخول اللام، فضعف هذا القول، لأنّ حذف

هذا الضمير لا يجيء إلا في الشعر، ولأن دخول اللام في الخبر شاذ، وقال الزجاج إن اللام لم تدخل على الخبر، لأن التقدير: لهما ساحران، فدخلت على المبتدأ المحذوف واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد (75).

وذهب أبو جعفر النحاس إلى أن القول بأن هذه الآية الكريمة جاءت على لغة بعض العرب يعدّ من أحسن ما حملت عليه الآية، إذ كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته منهم: أبو زيد الأنصاري الذي ذكر أنه إذا قال سيبويه: حدثني من أثق به، فإنما يعنيه، وأبو الخطاب الأفش وهو رئيس من رؤساء أهل اللغة، روى عنه سيبويه وغيره، كما قوى النحاس مذهبه ذلك بقول سيبويه: "واعلم أنك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المدّ واللين وهو حرف الإعراب" (76)، إذا بيّن النحاس أن قول سيبويه عن حرف المد واللين إنه حرف الإعراب يُوجب أن الأصل أن لا يتغير قوله تعالى: **جِإِنْ هَذَا نِ السَّمَوَاتِ** لأنه جاء على أصله ليعلم ذلك، وقد قال الله تعالى: **جِ اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ السَّمَوَاتِ** (المجادلة: 19)، ولم يقل "استحاوذ" ليدل على الأصل، إذ كان الأئمة قد رووها وتبيّن أنها الأصل (77).

كما اختار أبو حيان الأندلسي في تخريج هذه القراءة القول نفسه وهو أن الله تعالى أنزل هذه الآية الكريمة بلغة حيّ من أحياء العرب (78).

أما قراءة ابن كثير وحفص عن عاصم (إن هذان) بتشديد نون (هذين) وتخفيف نون (إن) فالحجة فيه أنّ (إن) خفيفة من الثقيلة، فزال عملها، وردّ ما كان بعدها منصوباً إلى أصله، وهو المبتدأ وخبره، فلم يغيّر اللفظ ولا لحن في موافقة الخط (79)، وهي قراءة صحيحة، لأن قارئها أصلح الإعراب ولم يخالف الخط (80)، غير أن دخول اللام في الخبر يعترض حسن هذه القراءة على

مذهب سيوييه، لأنه يجعلها مخففة من الثقيلة ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر لنقص بنائها، فرجع ما بعدها إلى أصله. واللام - كما سبق ذكره - لا تدخل في خبر ابتداء أتى على أصله إلا في الشعر، وأمّا عند الكوفيين فهو حسن، لأنهم يقدّرون (إن) الخفيفة بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلا)، فتقدير الكلام عندهم: ما هذان إلا ساحران، ولا خلل في هذا التقدير إلا ما ادّعوا أنّ اللام تأتي بمعنى (إلا) وأنكر ذلك البصريون (81).

أمّا قراءة أبي عمرو (إنّ هذين) بتشديد نون (إنّ) وبالياء في (هذين) - وهي قراءة عائشة والحسن والنخعي والجحدي والأعمش وابن جبير وابن عبيد (82) - فالحجة فيها ما روي عن عائشة ويحي بن يعمر أنه لما رُفِع المصحف إلى عثمان ط قال: أرى فيه لحناً ستقيمه العرب بألسنتها، فكيف جاز لعثمان ط وهو إمام أن يرى لحناً في المصحف فلا يغيّره؟ فالجواب أنّ اللحن ههنا ليس أخطاء كأن ينصب الفاعل ويرفع المفعول ونحو ذلك، وإنما المقصود باللحن هنا الخروج من لغة إلى لغة أخرى، من لغة قريش إلى لغة غيرها، فقول عثمان ط "أرى فيه لحناً ستقيمه العرب بألسنتها"، لم يُرد به اللحن الذي لا يجوز البتّة، ولكنّه أراد الخروج من لغة إلى لغة أخرى، لأنّ القرآن الكريم نزل بلغة قريش لا بلغة بلحارث بن كعب، يدلّ على ذلك أنّ عمر بن الخطاب ط بلغه أن ابن مسعود يقرئ الناس بلغة هذيل، إذ أقرأهم قوله تعالى: **حِ حَيِّ حِينَ السَّمَوَاتِ** (الصافات: 178) (عتى حين) بالعين، فكتب إليه: أمّا بعد، فإذا ورد عليك كتابي فأقرئ الناس بلغة هذا الحيّ من قريش، وكلّ قد ذهب مذهبا (83).



وقال مكي بن أبي طالب إنّ حجة من قرأ بالياء أنه أعمل (إنّ) في (هذين) فنصبه، وهو اللغة المشهورة المستعملة، لكنه خالف الخط فضعف لذلك (84).

وذكر أبو زرعة أنّ النصب في هذه القراءة بالياء جاء على لغة فصحاء العرب، وأبو عمرو مستغنٍ عن إقامة دليل على صحتها (85).

نختم هذا العمل بحقيقة مفادها أنّ القراءات القرآنية مرآة صادقة لما كانت عليه السنة العرب قبل الإسلام، كما تعتبر أوثق المصادر اللغوية لدراسة اللهجات العربية، فمنهج القراءات أصح مناهج النقل اللغوي لأنها تعتمد على التلقي والعرض وهما يكفلان صحة النقل ودقته، كما أنّ القراء لا يمثلون بيئاتهم اللهجية تماما، لأنّ القراءة سنة متبعة، فهي تقوم على الرواية.

ولا نقصد باللهجات العربية العاميات كما يعنيه الدارسون المحدثون حين يتصدّون لدرس اللهجات " العامية"، فالقراءات القرآنية لا تمثل شيئا من العامية، وإنما قصدنا العناصر التي تكوّن العربية الفصحى، أو الخصائص اللهجية التي تنسب إلى قبائل بذاتها ثم دخلت الفصحى وصارت جزءا منها أي صار لها مستوى من الفصاحة يقرأ به القرآن الكريم وينظم به الشعر.

إنّ البحث في اللهجات العربية القديمة ليس بحثا في العاميات كما يسبق إلى ظن بعض الذين كتبوا في هذه اللهجات، فالهمز والتسهيل أو الفتح والإمالة مثلا ليسا من العامية في شيء وإنما هما مستوى من الفصاحة معروفان مقرران لدى القدماء الفصحاء.

## الهوامش:

- 1- صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1426هـ-2005م، ج2، ص344.
- وقد نصّ الإمام أبو عبيد القاسم على تواتر هذا الحديث عن النبي ﷺ ، ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تصحيح ومراجعة محمد الضّباع، دار الفكر، دت، ج1، ص12.
- 2- ينظر: الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم أو المصحف المرتل، بواعثه ومخططاته، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387هـ- 1967م، ص 161-162.
- 3- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، شرح وتحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، 1373هـ- 1954م، ص30.
- 4- أثر القراءات القرآنية في الفقه الإسلامي، صبري عبد الرؤوف محمد عبد القوي، رسالة دكتوراه بإشراف محمد مصطفى شحاتة الحسيني، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، 1403هـ-1983م، ص182.
- 5- النشر في القراءات العشر، ج1، ص20.
- 6- المُحتَسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحلين النجار، القاهرة 1386هـ، ج1، ص15.
- 7- هو أنس بن مالك الأنصاري صاحب النبي ﷺ وخادمه، روى عنه سماعاً، توفي سنة 91هـ.
- 8- (لَوْلَوْ إِِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ) (التوبة:57).
- 9- المُحتَسب، ج1، ص 296.
- 10- وهي قراءة باقي القراء.
- 11- ينظر: معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، ج1، ص 173.

- 12- ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر 1972، ص 673.
- 13- ينظر: معاني القرآن، الفراء، ج3، ص 242، 243.
- 14- ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص 539.
- 15- ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (سدد).
- 16- ينظر: السبعة في القراءات، ص 258. والنشر في القراءات العشر، ج2، ص 258.
- 17- ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ-1997، ج5، ص 207، 208.
- والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط5، بيروت، لبنان، 1418هـ-1997م، ج1، ص 434.
- 18- ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط4، بيروت، لبنان، 1401هـ-1981م، ص 141.
- ومشكل إعراب القرآن، حققه ياسين محمد السواس، دار اليمامة، ط3، بيروت، دمشق، 1423هـ-2002م، ص 238.
- 19- ينظر: جامع البيان، ج5، ص 207.
- 20- ينظر: الكشف، الزمخشري، حققه محمد مرسي عامر، راجع طبعة الدكتور شعبان محمد اسماعيل، دار المصحف، ط2، القاهرة، مصر، 1397هـ-1977م، ج2، ص 69.
- 21- ينظر: جامع البيان، ج5، ص 208، ومعاني القرآن، الأخفش الأوسط، معاني القرآن، حققه فائز فارس، ط2، الكويت، 1401هـ-1979م، ج2، ص 276.

- والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ—
- 1996م، ج6، ص 281.
- 22- ينظر: إعراب القرآن، ج2، ص 70.
- 23- ينظر: الكشف، ج2، ص 69، البيان في غريب إعراب القرآن، ضبطه وعلق حواشيه بركات يوسف هبّود، دار الأرقم، بيروت، لبنان، دت، ج1، ص 274.
- 24-القراءات القرآنية وأثرها في الدرس النحوي، عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت 1970، ص 29-30.
- 25-تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص 28-29.
- 26-ينظر: القراءات القرآنية وأثرها في الدرس النحوي، ص 20.
- 27-ينظر: نفسه.
- 28-ينظر: النشر في القراءات العشر، ج1، ص 33-34.
- 29-منهم الباحث ابن التواتي في رسالته الموسومة بـ:" القراءات الشاذة وأثرها في الدراسات النحوية والأحكام الشرعية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، إشراف سالم علوي، جامعة الجزائر، كلية الآداب، ديسمبر 2003، ص 65-66.
- 30-النشر في القراءات العشر، ج1، ص 27-28.
- 31- ينظر : جامع البيان، ج1، ص90، تفسير البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1413هـ—
- 1993م، ج1، ص131.
- 32-الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج1، ص 9.
- 33-جامع البيان، ج1، ص 90.
- 34-ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، حققه الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط3، بيروت، لبنان، 1409هـ، ج1، ص169، تفسير البحر المحيط، ج1، ص 131.

- 35-الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1411هـ-1991م، ص 329.
- 36-معاني القرآن، الأخفش الأوسط، ج1، ص 90.
- 37-الكتاب، ج1، ص 338، ينظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1، ص 169-170.
- 38-جامع البيان، ج1، ص 90.
- 39-المفضل بن محمد من أستاذة ابن مجاهد.
- 40-السبعة في القراء، ابن مجاهد، ص 138.
- وينظر: معاني القرآن الفراء، ج1، ص 8.
- 41-الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 67.
- 42-معاني القرآن، الأخفش الأوسط، ج1، ص 34.
- 43-الحجة في علل القراءات السبع، حققه علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم نجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1403هـ-1983م، ج1، ص 231.
- 44-تفسير البحر المحيط، ج1، ص 133.
- 45-الحجة في القراءات السبع، ص 67.
- 46-هذا البيت بلا نسبة.
- 47-جامع البيان، ج1، ص 147، وانظر: الحجة في علل القراءات السبع، ج1، ص 231-232.
- 48-السبعة في القراءات، ص 242.
- وينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، حققه سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1394هـ-1974م، ص 220.
- 49-معاني القرآن، الأخفش الأوسط، ج1، ص 251.

- وينظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2، ص 5، ومشكل إعراب القرآن، ص 197.
- 50-الحجة في القراءات السبع، ابن خالوية، ص 129.
- 51-حجة القراءات، أبو زرعة، حققه وعلق حواشيه سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1394هـ- 1974م، ص 220.
- وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، ج1، ص 405.
- 52-الحجة في القراءات السبع، ص 129.
- 53-معاني القرآن، الأخفش الأوسط، ج1، ص 251.
- 54- تفسير جامع البيان، ج4، ص 404-405.
- 55- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ج2، ص5.
- 56- المحتسب، ج1، ص 206.
- 57- ينظر: تفسير البحر المحيط، ج3، ص437.
- 58- حجة القراءات، ص 220، وينظر: تفسير البحر المحيط، ج3، ص437.
- 59- ينظر: الكتاب، ج3 من ص 63 إلى ص 37 (باب الجزاء).
- 60- ينظر: معاني القرآن، ج1، ص 316.
- 61- ينظر: تفسير البحر المحيط، ج3، ص 543.
- 62- ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، حققه علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط2، بيروت، لبنان، 1407هـ- 1987م، ج1، ص453.
- 63-السبعة في القراءات، ص 419.
- وينظر: حجة القراءات، ص 454، والنشر، ج2، ص 220-221.
- 64- ينظر: تفسير البحر المحيط، ج6، ص238.
- 65- ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ج3، ص44.
- 66- ينظر: الكتاب، ج4، ص162.

- 67- هذا البيت بلا نسبة في معنى اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، حققه محمد محي الدين عبد الحميد، دار النموذجية، صيدا، بيروت، 1411هـ-1991م، ج1، ص47.
- 68- ينظر: إعراب القرآن، النحاس، ج3، ص43-44.
- 69- ينظر: حجة القراءات، ص455.
- 70- ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ج2، ص39-40.
- 71- ينظر: معاني القرآن الفراء، ج2، ص183-184.
- 72- ينظر: إعراب القرآن، النحاس، ج3، ص45، وحجة القراءات، ص454، ومشكل إعراب القرآن، ص439.
- 73- هذا البيت للمتلمس الضبعي، أنظر: ديوانه، رواية الأشرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، شرح وتحقيق الدكتور محمد التّونخي بيروت، لبنان، 1988م، ص143 (وقد جاء بخفض نايبه).
- 74- إعراب القرآن، النحاس، ج3، ص44.
- 75- ينظر: تفسير البحر المحيط، ج6، ص238.
- 76- الكتاب، ج1، ص17.
- 77- إعراب القرآن، النحاس، ج3، ص46-47.
- 78- ينظر: تفسير البحر المحيط، ج6، ص238.
- 79- ينظر: الحجة في القراءات السبع، ص242.
- 80- ينظر: مشكل إعراب القرآن، ص440.
- 81- مشكل إعراب القرآن، ص440، وينظر: تفسير البحر المحيط، ج6، ص238.
- 82- تفسير البحر المحيط، ج6، ص238.
- 83- إعراب القراءات السبع وعللها، ج2، ص38، وينظر: الحجة في القراءات السبع، ص243.
- 84- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، ج2، ص100.
- 85- حجة القراءات، ص454.